

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢

في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن إضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش والمكافأة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة ستوية أو بمرتب ستوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بوزارة السد العالي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ بعدم شراء سيارات ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم استخدام السيارات في الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٤٤ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية مشروع السد العالي للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لمجلس إدارة الهيئة العامة لبناء السد العالي في صرف التكاليف الآتية في حدود مبلغ مليونين من الجنيهات خصما على اعتمادات الباب الثالث من ميزانية مشروع السد العالي للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ :

( أ ) نفقات تعيين الموظفين والعمال وصرف الأجور الإضافية والمكافآت والبدلات على اختلاف أنواعها .

( ب ) نفقات مستلزمات الإنتاج المختلفة التي تتطلبها مقتضيات العمل في المشروع . وعلى مجلس الإدارة أن يقسم المبلغ المقدر إلى بنود وفقا لاحتياجات العمل . وكل ذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٢ - يضع مجلس إدارة الهيئة اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وتأديتهم وسائر شؤونهم الاجتماعية والإدارية ، وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ، على أن تعتمد هذه اللوائح من وزير السد العالي .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل نص يتعارض وأحكام هذا القانون .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القوانين رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجارات الأماكن ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛